

خور عبد الله البداية وليس النهاية؟

الباحث عباس خالد

الافتتاحية

خور عبد الله؟

قضية اخذت تفرض نفسها على الحكومة العراقية والبرلمان والجانب التخصصية وعمل الدبلوماسية وأصبحت مجال الجدل السياسي والإعلامي واختلف أسلوب التعامل معها جوانب العرض والمعالجة وتصدى البعض عن معالجة الموضوع واتجه للمنافسة أو التصل عن المهمة والتضليل الإعلامي حتى ضاعت الحقيقة التاريخية للأزمة المتمثلة بسياسة النظام الدكتاتوري وجرائم صدام حسين الذي ادخل العراق بحروب وقام باحتلال دولة الكويت وتتعذر هذه الأزمة احدى تركة نظام حزب البعث المحظوظ التي اخرجت العملية السياسية في التعامل معها بين القرارات الأممية والالتزامات والعقود المفروضة ودخول العراق تحت طائلة البند السابع وغرامات المالية الكويتية وغيرها.

وفي أجواء الأزمة ينبغي التعامل معها في استحضار حقائق وقواعد الحوار مع الكويت التي تحكمها قرارات مجلس الأمم المتحدة في ترسيم الحدود وقانون البحر ومبدأ الانصاف للعراق الذي يعد خور عبد الله المنفذ الوحيد للخليج.

ان اجراء الملاحة في خور عبد الله وعقد اتفاقية مع الكويت لتنظيم ذلك ودفع الضرر عن العراق قضية تنهض بها الدبلوماسية العراقية والموقف السياسي الموضوعي وأهمام الحكومة بعيداً عن التصفيات السياسية والضجيج الإعلامي لأن القضية مصرية ومهمة في غاية الصعوبة بأن يخرج العراق بأقل الخسائر مما ترهكه النظام الدكتاتوري المجرم.

رئيس التحرير

لابد من التخفيف من الأضرار ودرء المطرق الدبلوماسية واستثمار العلاقات الدولية والتفاوض وتشديد نقاط القوة وضمان مصلحة العراق.

الكويت اشتهر كل القرارات بصالحة نتيجة الظروف والتعاطف الدولي معه والزمت صدام والعراق بقرارات ملزمة حتى لوغير النظام الفimer لأنها كانت تصر دامها غير مطمئنة من الجانب العراقي وتحتمي بعلاة أنها ومعاداتها الدولية ولها استرتجية ثابتة وهي عراق ضعيف غير قادر على اتخاذ قرارات ووافقت على إخراجها من البند السابعة على مضض وكان مكسب كبير للحكومة العراقية ولاد من الحفاظ على هذا الترجم والاتمام حكمة وشعباً وأحزاباً وقوى سياسية ومدنية اتجاه القضايا الوطنية والسيادية وتشكل لجنة متخصصة برئاسة رئيس الوزراء لمتابعة

هذا ملف حساسة تمثل سيادة الكويت وتراثه وأرضه وتحاول أن تخفف من أضرار القرارات التي أقرها صدام وحربه وتوسيع للعلم والأمام المتعدد لدى ضرورة والبحر والمصادق عليه من قبل الكويت واستقرار الحدود بين البلدين وإزالة أسباب التوتر وانهاءها وإعطاء العراق الأولوية بمقدار ما تبذبه من خسائر في مجدهه ليلهاب لعنفياته التي دمرت البلد وجعلت العراق أسيراً للقرارات دولية وتصرف اللجنة الأعمدة على أساس الفصل السادس من ميثاق العالمية والمنطقة والعرق تتح وصيانته وصار ومشاركة فعال في الأمم المتحدة من الممكن استثمار هذه العضوية من خلال التفاوض والآدلة والوثائق وفتح الحوار من جديد وسد الطريق أمام المزایدات والفوبي التي تمارسها بعض الأطراف في الحكومة والبرلمان وبعض القوى والشخصيات السياسية مدفوعة الثمن والأجر على حساب حقوق وسيادة البلد.

خور عبد الله ليس نهاية الحدود العراقية التي تم اعتمادها مع الكويت كانت تدفع به الحدود وترسيمها مع الكويت كانت مصدر نزاع وحروب وتؤثر إلا يمكن إيجاد صيغة لحل هذا النزاع من الأزمات والاختلافات إلا بالرجوع إلى ووضعه الداخلي وما وجهته للإرهاب وحده لذلك.

لابد أن تكون الخطوات مدرورة في هذه المرحلة في الحوار مع الدول التي تريد الاعتناء على سيدارة العراق وترويجه وحدوده و بيته .لابد من دبلوماسية فعلية وتحقيق المصالحة وتوحيد الخطاب واستراتيجية للفاوض لحكومة مدعومة بحفنة دولارات لا بد من توحيد الخطاب الوطني اتجاه القضايا السياسية والسلطات الثلاث معاً بما يتوصّل للشعب آلياً على تحقيق أمنه وسيادته على أراضيه.



وأما قضية خور عبد الله الذي طالب به الكويت وضممه كليار فضلت الجنة ذلك ليس من باب المصلحة بل انطلقت من قانون الإبحار عام ١٩٨٢ والذي نص على حق العراق تطبيق حقوق الرملية وجزء من مدينة أم قصر وصولاً إلى البحر والمصادق عليه من قبل الكويت وهو جزء من عملية ترسيم شاملة وبعد ان تم القرار الى صالح الكويت واستنط طفح الخور وكان صدام حينها وافق على كل قرارات اللجنة ولا اعتبار لعنفياته التي دمرت البلد وجعلت بين العراق وابن انتاجه مشكلة الحدود على شط العرب وخط الوسط يسمح للدولتين بالإبحار والمستفيد من مياثق الأمم المتحدة وتمت موافقة صدام وحربه على القرارات المتقدمة وقادت دولات الكويت وقوى وثروات وجيش ومؤسسات مدرمة وشعبة معززة.

استنط كل قواه بالحروب بسبب تزوات صدام وحربه وشعار البطل القومي التي كانت تدفع به الدول العربية اتجاه إيران وديمومة الحرب التي حسر بها العراق خسائر كبيرة من أرضه وبياته وكرامةه ودماء ابنائه. هذه بعض الأسباب وما خفي كان أعظم وقضية الكويت استثمرت هذه المواقف الدولية تمسك صدام وحربه بالالتزام بهذه القرارات الأمريكية وجعل العراق تحت طائلة البند السادس ولم تكتف بذلك بل عفت معاهدات دفاع مع الدول الدائمة الضورية في مجلس الأمن من أجل ضمان منها وبدلات الأموال على هذه التحركات ولتطبيع القرارات والضغط على صدام المحاصر وحربه الذي لا يملك أي رؤية استراتيجية للحفاظ على سيادة العراق. الكويت استثمرت هذه المواقف الدولية المتلازمة معها اعلامياً ودولياً وأمنياً واستغلت ضعف صدام وحسارته وكانت تدفع به التقصير وأطراف تدعم مطالب الكويت داخل العراق بشرى شريرة واقتضائية كبيرة جداً وظلت الكويت بين المسلمين حسب قرارات الأمم المتحدة وانصياع العراق الكامل للقرارات الدولية كافة التي أقرها مجلس الأمن لاحقاً وبهذا يتحمل صدام حسين وحربه كل السياسات والمخالفات التي كبدت العراق خسائر شديدة وذريعة وذلة العرق بسيادة الكويت وتنبأ بالانتقام من قبوره طويلاً والسبب ليس الحكومات بعد ٢٠٠٣ كما يحلو للبعض ويراد بها خط الارواح وكان هناك بعض التقى وتقدير الجيش العراقي ومعداته وقتل الحكومة والبرلمان العراقي إلا أنه لا يغير من حكم بها حزب البعث وأوصله لمانعنه في اليوم. وأما قضية خور عبد الله فهو جزء من تثبيت الحدود وأقرارها التي وافق عليها صدام حسين وحربه أذنك وفق قرار الأمم المتحدة (٦٨٧) الذي ينص على الانصياع الكامل للقرارات الأممية وقرار (٨٣٣) الذي نتج عن لجنة الترسيم للحدود المشكلة من قبل الأمم

زار مؤسسة الهدى للدراسات الإستراتيجية السيد وليد البعاج وأباحث تسامحه في رفع المستوى الثقافي والفكري والتربوي والأمني ونظرتها بمسافة واحدة إلى كل الشعب بغض النظر عن العرق والدين والمذهب معتبرة الفساد وجوانب مهمه أخرى وتأسس الهيئة العلمية والأعداد للمؤتمر الأول حول دور المرجعية الماجستير من جامعة اليسوعيين وأهمية الدراسة بشكل معمق عن الأديان الأخرى وقدم البعاج مجموعة من كتبه هدية للضيف الكريم ومن جانبه تحدث إلى مكتبة المؤسسة ورافق السيد البعاج في زيارته السيد عميد خالد البعاج

